بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بنفسه قلت الشواهد الحق بما ثابتة بنفسها فيثبت بها الكلية من حيث
انها كلية ليقاس حكمها فيما تاتي به من الجزئيات فهو من الاستقراء ولا دور
فيه قاصل وجمعت به شوارد الاستقراء الشاردة للسبيلة بعيدة الفهم
وجمعها التسهيلها ملكت من الاقتناص لذ الاقناص الصيد والوا به
الحيوانات المتوحشة والرايد المطالب وهو مفعول ملكت ذارة
اعرابه اي تطبيقه على قواعد العربية كما في المبيني ونص عليه الدماميني
على المغني وبواد الازهرية ومن فساد الزمان اني قررت حال اقراء الشيخ
خالد على الاجرومية سنة اربع وسبعين بعد المايه والالف ان الاعراب
يطلق على التطبيق المذكور وانه هو المراد في نحو اعرب يجاز زيد
فينصب على المركب ليس الا فسمعه بعض اهل الازهر واستغربه
وشد على النكير فيه وصار يتحدث به في المجالس حتى بلغني واعجب
منه ان بعض المشايخ الروسا في الازهر انكره ايضا حتى عرضت عليه
الواقعة فانا لله وانا اليه راجعون ثم لما عرضت المسيلة على غير واحد
من العارفين وافقني فلله الحمد الثالثة قول مفرد ال في الكلمة للحقيقة
والماهية كما هو القاعدة في كل محدود وقوله قول مفرد جرى عن الكلمة
صورة وليس القصد الاحتراز لما تقرر ان الحد هو المحدود ولا حكم فيه
لانه انما جي بالحد للتفسير لا لان يحكم به لشيء والشيء قبل حده مجهول
والتصديق فرع عن التصور فقولك الانسان حيوان ناطق في قوة
الانسان اي الحيوان الناطق وليس القصد انك تصور الانسان
بوجه ما فتحكم لذ عليه بانه حيوان ناطق واللائح قولهم المقول
الشائع تنبيها التصور ثم قوله قول قال الفالي في شرح هذا المتن
هو كالجنس قلت هو مبني على قول بعضهم الامور الاصطلاحية
اعتبارية لا يعلم حقيقتها في الواقع فتعاريفها رسمية لجواز انها
عين ذاتياتها اي والجنس حقيقة انما هو في الذاتيات كما اوضحنا
رده في لتابة الازهرية بما قال القطب الرازي في شرح الشمسية انه

ليس

ليس حقيقة الامور الاصطلاحية الا ما عينها لها اهل الاصطلاح واعترضها بان ايها
لما انه ليس حقيقة الانسان الا ما وضعه الواضع فهي حدود وجزما فالمقول
جنس حقيقة والمعرف فصل على ان الجزم بالرسمية لا ينفي عدم العلم بالحقيقة
لجواز انه الحقيقة ثم انه لم يقل قول ليطابق كلمة لان شرط موافقة الخبر
للمبتدا ان يكون مشتقا او موولا به رافعا لضمير المبتدا لا يستوي فيه
المذكر والمونث وقول هذا جامد وليس هو موولا بالمشتق لانه صار عندهم
اسما للفظ المستعمل لما ان رجلا اسم للذكر من بني ادم ولا يقصدون
انه موول بالمقول بمعنى ذان ووقع عليها القول وان كان هذا هو المعنى
الاصلي ولذا المعرف صار عندهم اسما لمعناه المعلوم فلا يبقيا على معناها
الوضعي سلمنا ذلك فالمصدر ولو اول بوصف يخبر به عن المذكر والمونث
الواحد والمتعدد فهو مما يستوي فيه المذكر والمونث نحو رجل صوم وامراة
صوم فمن ثم ذكر مقول وتبعه معرف في التذكير ثلاث لغات جمع لغة
فالواهي الالفاظ اي الموضوعة للمعاني المخصوصة وافعول الاحسن انها
استعمال الالفاظ للظاهر في قولهم كما هنا في كذا ثلاث لغات اي استعمالا
ولغة تميم اهمال وعلى كلامهم لا يظهر هذا ان الا يتكلفوا بان يقال في كذا ثلاث
لغات اي في هذه المادة موضوعة لهذا المعنى ثلاث الفاظ هو موضوعة
كل لفظ منها بهيئة مخصوصة ولغة تميم اهمالها اي لنظمهم الموضوع
عندهما المهملة او يقولون ان اللغة تطلق ايضا على الاستعمال كما تطلق
على الالفاظ وكلامهما للحاجة ويقوي ما قلناه ان اللغة في الاصل
مصدر لغى الرجل اي الج في كلامه واطلاق المصدر على الاستعمال
اسنب من اطلاقه على الالفاظ ان قلت قولهم كتب اللغة يويد
ما قالوه قلت من اين بل المعنى الكتب التي تبين استعمال
الالفاظ في معانيها وهيئاتها المخصوصة ثم اللغة تطلق على الاستعمال
مطلقا فيقال في هذه الكلمة ثلاث لغات اي ثلاث استعمالات ولو كانت
شائعة عند العرب لا يختص اسم المعنى بها بل اللغة هو يطلق وهو الغالب

على الاستعمال الخاص بطايفة لابتعداها الي غيرها سوا اقتصرت تلك
الطايفة عليه كقولهم لغة تميم اهال ما اوتعدته الي غيره كما حنا فان هذه
اللغات كلها تميم واما اهل الحجاز فيقتصرون علي الاولي وقصها كلهم اعلم
ان ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء فيه خلاف فقيل جمع قلة وقيل جمع
كثرة وقيل اسم جنس جمعي قال الرضي وفيه تنافي لان اسم الجنس ما وضع
للماهية من حيث هي بقطع النظر عن الافراد جمعا او غيره واجاب
بان المراد اسم جنس وضعا جمعي استعمالا لاحق اسم الجنس ان يصدق
علي القليل والكثير كما وتراب قلت والذي علي حقه هو اسم
الجنس الافرادي تسبوه للافراد تمييزا بينه وبين الاول وان كان
يستعمل في الجمع ايضا لانتوهم من كلام الرضي السابق ان اسم الجنس
الجمعي مجاز دايما لمخالفته للوضع لان استغراق العام في افراده حقيقة
من حيث تحققه فيها او مطلقا عند المتقدمين علي ما بينته في حاشيتي
علي السمرقندي لافرق بينه الافراد القليلة والكثيرة ثم انهم مما سبق
انه لايصح استعمال الجنس الجمعي في القليل لانه مخالف لاستعمال العرب
اللهم الا ان يعتبر مجازا متنوعا علي الكثير من استعمال اسم الكل في البعض
لان سماع نوع العلاقة يكفي ولا يشترط سماع شخصها ثم قولهم اسم
الجنس جمعي وافرادي ليس صفتاه انه لايخلو ابل المراد انه قد وقد
لايكون واحد امنهما كما سد قائه قاصر علي القليل اي الواحد فلا
يصدق عليه افرادي لانه لايصدق علي الاقل والاكثر ولا جمعي لانه
ما اختص بالجماعة ثم انهم صرحوا بان الجمع يدل علي احاده دلالة
التكرار بحرف العطف فهو من الكلية وان سلم ان الجمع يدل عليها دلالة
الكل علي اجزايه فهو من باب الكل وهو الحكم علي الهيئة المجتمعة
ولم ار تصافي اسم الجنس الجمعي والظاهر انه كاسم الجمع ويكون الفرق
بينهما ما قالوا ان اسم الجنس الجمعي يفرق بينه وبين واحده بالتاء
في المؤنث غالبا وقد يكون في الجمع نحو كماة وكمأ وقد يفرق بينهما بالياء
كرومي

كرومي وروم وزنجي وزنج وتركي وترك وعربي وعرب ثم الظاهر ان روم
وما معه ليس اسم جنس جمعيا بطلق علي ثلاثة فصوق بل هو اسم للجيل
المعلوم من الناس بتمامه وان اطلاقه علي بعضه ولو باية مجاز والرومي
بيا النسبة اليه لكونه بعضه فهو من باب تميم للقبيلة المعروفة وتميمي
للواحد منها وليس مما نحن فيه واما القول بان اسم الجمع مدلوله
لفظ الجمع كاسم الفعل فسيتبعد كما القول بذلك في اسم المصدر علي
وزن فعل يطلق الوزن علي هيبة حركات الكلمة فقط لقولهم زنة معنا
لما يشمل فتاديل ويطلق عليه مع مراعاة اصول الحروف وزيادتها
وهو المراد في الصرف عند الاطلاق وقناديل بهذا الوزن فعاليل
اللغات الثلاث فتح اوله مع سكون ثانيه اوهم كسر وضم اوله مع
سكون ثانيه اتباع الاول للثاني لاعرابه فيه الا تري قراءة الحمد لله بكسر الدال
اتباعا للام والثاني لغوي نسبة للغة من حيث كثرته فيها لانه حقيقة
لغوية اذ حقيقة الكلمة واحدة الكلم واطلاقها علي الجمل من تسمية الكل بالجزء
او استعارة بجامع سعة الارتباط حرف رد ع الظاهر انه معمول لمحذوف
تقديره لقولهم ثلاثة اوجه والتقدير ثاني حرف رد ع ويصح انه بدل علي
تقدير وجه حرف رد ع او انه مجرور بدل من بعلي فليتامل ثم الاماني
انها اسم فعل بمعني اثنين والظاهر انها بسيطة لان الاصل ودعوي التركيب
لادليل عليها وقد قلت فيما كتبته علي المغني الظاهر انها اسم للزجر
وليس بلازم ذكر المزجور معه في الكلام اذ يكفي علم المخاطب به كاحوال
الكفار ويصح توجيه الزجر بها للمومنين لان الصالح قد يجر لبدا وهم علي
صلاحه ليتقي الاحمل منه ولذا الاالتي بمعناها فانها قول لفعل الصوات
وكذلك اما التي بمعناها فانه قال في المغني الا بفتح الهمزة والتخفيف
فتستعمل علي خمسة اوجه ولم يعد منها انها تكون بمعني حقا نعم
ه كل فيه ان اما بالفتح والتخفيف تاتي بمعني حقا وان همزة ان تفتح بعدها
لما تفتح بعد حقا وتتبع جماعة تبعي بعض النسخ بعد هذا ولها معنيان رابع

عيل

تكون فيه بمنزلة الاوافول يعني الا الاستثنائية كما ذكروه في المعني
وهوج بمعني قولهم سابقا والاحسن ان تفسر بمعني الا التي تستفتح
بها الكلام فالاحسن نسخة بحذف الزيادة من يعتد به خلافا لمن
نزد رابعا وهو اسم الفعل وسماه خالفة لانه خلق الفعل قالوا ودليل
الحصر يحتمل ان قصده مجرد النسبة ويحتمل انه اراد التبري اما الكون
ما ذكر اصطلاح لا مشاحة فيه فلا يحتاج لدليل واما الان هذا الدليل
مناقش فيه بانا لا نسلم ان المعاني ثلاثة بل هنا لك معني رابع هو لفظ
الفعل الموضوع له اسم الفعل عند الجمهور فمن لم يجعله المخالف رابعا
ولا نسلم ان الاسم موضوع للذات كيف والمصادر اسما للاحداث
ولا نسلم ان الحروف رابطة بين الحدث والذات بل تكون رابطة بين ذاتين
نحو زيد في الدار على ما صرح به بعضهم وان امكن ان يقال في هذا ان
هنا حدث متعلق واما انا فاقول حروف كثيرة ليست رابطة اصلا كقد
وسوف وهمزة الاستفهام وحروف التاكيد والنفي والعرض وادعا
الربط بينها تعسف نعم حروف الجر وقط قالا سم ما دل على معني في نفسه
بحتمل ان الضمير لما هي نسبية على حد دخلت امراة النار في هرة اي الاسم
لفظ دل بنفسه على معني بخلاف الحرف فانما يدل على شرط متعلقة ومجرورة
او للمعني اي دل على معني في نفسه اي انه مستقل بنفسه وبالمفهومية
لا يتوقف على شئ بخلاف معني الحرف فان معناه نسبة تتوقف على الطرفين
كالابوة والبنوة وهذا فرق لفظ الابتداء او لفظ منذ مع ان كلا منهما
يتوقف على مبتدا ومبتدا منه قلت قالوا ان الاسماء تتوقف
على امور كلية معلومة لكل احد فكانها مستقلة فلفظ ابتداء معناه
مطلق ابتداء شئ من شئ وبقي ما يعرفه كل احد بخلاف فان معناها
خصوص السير من خصوص البصرة فيتوقف على امرين مخصوصين
لا يعلمان الا بالتصريح باسمهما وان سبق فعل المعني ان لوحظ
في ذاته كان مستقلا وعبر عنه بالاسم كالابتداء بالاسم الهمدوان لوحظ

حال

حالة بين امرين كان غير مستقل وعبر عنه بالحرف كسرت من البصرة وهذا
كله بنا على قول الجمهور ان الحرف موضوع للجزئيات مستحضرة بكلي وكذا
غيرها فقولهم الواو لمطلق الجمع وبل للاضراب معناه للجمع المطلق المخصوص
المخصوص وقسل النباتي وقال السعد الحرف مستقل وضعا وانه موضوع للامر
الكلي المطلق وعدم استقلاله في الاستعمال من حيث انه لا يستعمل الا في جزئي
ممن ثم حكم بحرفيته وايضا لقبوله علامات الحرفية والاصطلاح لا مشاحة فيه
وذهب السيد الي ان الحرف لا معني له اصلا قلت لعله يقول ان ابتدا
السير من البصرة في سرت من البصرة ماخوذ من التركيب بتمامه ولقامن
وحدها لا معني لها تماما اذ الذات المعلوم مستفاد من زيد والزاي وحدها
لا معني لها وفي هذا المقام اشياء احر ذكرناها في كتابة الازهرية
غير مقترن اي باحد الازمنة يدخل فيه لفظ امس ومساء وصباح
لان مدلوله غير مقترن بالزمان لان نفس الزمان والاقتران يقتضي
شيئا اخر يقترن به وبهذا انفلم ان الافعال الناقصة ككان ليست لمجرد
الزمن والا كانت اسماء بل تدل على الاحداث ايضا لكنها ناقصة فالكون
كذا والامساء كذا الا التام اعني مطلق الكون كما هو عند استهلاله تامة
وربما الشبه ح الفرق بينها وبين الحروف فمن ثم جعلها المنطقيون رابطة
فالبيتا مل والمراد غير مقترن في الوضع الاول ولا يضر اقترانه بالزوم
فدخل اسم الفاعل وقولهم انه حقيقة في الحال لا من حيث وصفه
للزمن الحالي بل لانه موضوع لذات وحدث ولا يكون الحدث حاصلا
حقيقة الا في الزمن الحال بل هو للزوم لا الوضع كما اوضحته في الكتابة
المذكورة وخرج افعال الانشاء كنعم وافعال المقاربة فانها موضوعة
بالوضع الاصلي الذي هو حق جميع الافعال للزمن وبجزئه عنه ان قلت
احملها على انها الان للزمن الحال قلت ليس القصد من نعم زيد المدح في الحال
بل المدح مطلقا من غير نظر لزمن مخصوص ان قلت ح يجيء العلم
المنقول من فعل كاحمد فانه مقترن في الوضع الاصل قلت لما انتسبت

ليس بشيء اذ لا دلالة للعلامة عليه بل اورد في المفصل قوله تعالى نفخة
واحدة مثالا للموصوف الموكد نحو امس الدابر فالحق ان كلا من اثنين واحد
وصفة صناعي للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض
ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض صفة لدابة ويطير
بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون
العدد كما سبق في باب الوصف لاثنان بشيئين كان في ان الوصف
فيهما للبيان ويفترقان من حيث انه في الهيئة اثنين والد
واحد لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا
المبحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمص وبه تبين ان لا خلاف
بين صاحب الكشف وصاحب المفتاح والمص واستدل
العلامة في شرح المفتاح على انه عطف لا وصف بمعنى ان قولهم
الصفة تابع يدل على معنى متبوع على ما نقل عن ابن الحاجب
ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة
اللتين في متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكر للدلالة على ان
القصد من متبوعهما الى احد جزييه اعني الاثنينية والوحدة
دون الاخر اعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة بوضح
متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول اذا اريد انه لم يتكرر
الا ليدل على معنى في متبوعه فلا بعد في التفريق على شيء
من الصفة لانها البتة تكون لتخصيص او تاكيد او مدح او ذم
او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الوصف
من دلالته شيء اخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما
فمسلم فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على
الاثنينية والوحدة فيكون من هذا بيان المحض ومفسرا
كما ان الدابر ذلك ليدل على الدبور والغرض منه التاكيد هذا
بل الامر كذلك عند التحقيق الا ترى ان السكاكي جعل

من

من الوصف ما هو كاشف وهو فيه ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم
قال واعلم انه ليس ببدل فظهر انه لا يقوم مقام المبدل منه الا ترى
الى ما ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان
لله وشركاء مفعولا جعلوا واجنبي البدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى
لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لان
المقصود بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ اثنينية من الاله
على ما مر تقريره انتهت عبارة المطول اقول هو توهم
الابهام فالغرض انه معلوم وامدح في صفة المدح هو وجيه
لكن قال غيره المدح من الصفة ويجوز تقديره اعني وغيره
ما عدا مفيد الذم وقياسه في الذم ما عدا مفيد المدح
غير صفة يحتمل ان مراده بها المشتق ومثل الموصول به فكان
قال تابع جامد ويحتمل ان مراده بها النعت والبه ينحى في النشر
ان لم يجب كما عند قام زيد اخوها فقد يدعى صحة البدلية ويكون
من جملة امر بي امر تقديري لا يمنع ارتباط الاولى بضميره وفي
الظلم هو من تعلقات الجملة الاولى ومن توابع ما فيها حال كون
المبدل منه في نية الطرح لا بناء في عود الضمير في البدل البد
نحو اكلت الرغيف ثلثه او امتنع احلاله محل الاول الا ان
يكون البدل على نية تكرار العامل ان يقول او امتنع تقدير
العامل لم ان قلت ما يمنع التقدير يمنع تسلط العامل
الاول حيث جعل عطف بيان قلت المقدر يعمل بطريق
الاستقلال والعمل بالتبع يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره ان
قلت ح ما معنى جعلهم البدل من التوابع قلت
نظر اللظم ويمتنع في مقام الابهام اي ويمتنع عطف البيان
في نحو قوله تعالى في سبحان البيت الحرام فيه ايات بينات مقام ابراهيم
فلا يجوز ان مقام ابراهيم عطف بيان لايات بينا على انها شتى

وان المراد بمقام ابراهيم ما قام به من الامور الخفية من دلالة ايات بينات
عليها اذ المتبادر من مقام ابراهيم المكان الحقيقي الذي قام له
والله خفي لا يوضح الا ظهر فلا تخصصه لخفا معناه في نفسه وبالنسبة
له ان قلت قد ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى جعل الله الكعبة
البيت الحرام ان الثاني في عطف البيان ليس بلازم ان يكون
اوضح من الاول لجواز ان يكون التوضيح باجتماعهما قلت
بعد تسليم ما ذكره فمنا مانع اخر لان مقام مفرد علم معرفة
وايات جمع نكرة وقد بين ما لكل

فالولية من وفاق الاول ما دامت وفاق الاول الغفور وفي
وان كان الزمخشري اعرب مقام عطف بيان فقد قيل انه مخالف
للاجماع في ذلك كما في الاشموني ويأسعيد كرز بتنوين كرز
فليس المانع من البيان لا يقطع حكم المنادي المستقيل ويرجح
في التتمم الظم ان الا خفي يصح بدلا وان لم يصح عطف بيان قالون
عيسى فالثاني اخفى لانه انما اشتهر بالاول لغلب يريح نافع
لجودة قراءته من نقب ولاد بها متقاربان فكلاهما من
بحق البعير الاول فوقي والثاني تحلل اجابه يرق وبعده
اغفر لي اللهم ان كان مخ وهذا كلام اعرابي قال له نافق نفقة
ودبرة فاحملني على غيرها فكذبه نون كفارة احترز به عن
قراءة اضافة كفارة للطعام ولذلك اشتهر كذا يعرف له قول
ابن مالك وصلح البدلية يري في غير نحو يا علام يجرا
ونحو بشر ثابت البكري انا بن اباه عزم على قتل
بشر فلما عزم صار محرما بقتله لكل احد حتى للطير او اباه
ضربه بعضربة صيرته على احرز مقفى في الوجهين صار الطير تتبع
البكري بشر لتاكل من ميتته
اذا وقع مخلا فا

قوله خلا فا للفراء واليه اشار ابن مالك بقوله وليس ان يبدل بالمرضي
ذو الرمة بصر الراقطعة حبل بالية ذكره الجوهري لان لا يبين
بنفسه اقول يمكن الجواب عنه بان بصر الثاني ضمن الشهرة في
الخيل وبصر الثالث ضمن شهرة اريد فحصل الاختلاف كما قالوا في ابا
ابو النجم وشوب شوبي ادعى الربوبية فيشمل رب العالمين
بحسب زعم قوم بخلاف رب موسى وهارون فمعلوم انه الله تعالى
وبوافقه متبوعه اي قارئه ومخالفه اخري فلا يحيد فيه على
انه المقصود اي لان هذه الجملة تفيد حصر القصد فيه انما يتبع
بواسطة حرف بشير الى ان قول بلا واسطة راجح للتابع ويصح
انه راجع لقول المقصود بالحكم مقصودين خرج بدل الغلط
فان الاول غير مقصود فيه اصلا ان قلت كيف حكم بمقصودين
مع قولهم المقصود بالحكم هو البدل قلت مرادهم ان المقصد
ثانيا انما هو البدل فلا ينافي ان المبدل منه بقصد اولا
توطئة للبدل لتنبيه له النفس ثم يقصر القصد على البدل
فقوله مقصودين اي المبدل منه اولا والوسيلة والبدل ثانيا
وبالذات فقصد اصحبها خرج بدل النسيان فان قصد
الاول فيه خطا فلا جزئية فيه كما في بدل البعض ان قلت
الثلث جزء من النصف وكذا ما بعده قلت لكنه لاحظ
مقابلا للنصف واعتبره جزا للصلاة فمن ثم اضافوا لضميرها
وبدل النسيان كقولك جاني زيد عمرو واذا كنت ممن
قصدت ان تقول عمرو فسبقك بدل اتخذ هذا الاظهر فالاولى
ما في بعض النسخ اذا قصدت زيدا ثم تبين خطا فقصدك
لان النسيان بالجنان والغلط باللسان ضربته اياك
الوجه ما قالوه من ان مالك قد تفيين التاكيد اللفظي اذ البدل
لا بد له من مزية فوجب انه المقصود دون الاول كالموصوف بالاخوة

اوصاف

في جاز بيد اخوك والضميران متحدان من كل وجه الا ان يقال
الضمير الثاني يرجع الى المفهوم فكان معنى زيد ضربته اياضربته
ضربت المفهوم ببيبي وبينك ولو قلت ضربته هو كان بالاتفاق
توكيد المعلم نكتته انه من باب استعمال ضمير الرفع في موضع
النصب لصاحبته لضمير النصب وحيث كان بدلا فهو على التقدير
من جملة اخرى فلا صحيح لاستعمال ضمير الرفع لاولنا واخرنا
جعلي بدل كل بدا على ان العطف ملاحظ قبل الابدال والا فهو
بدل بعض بكم قريش فهذا ضرورة ان قلت قريش محيطة
بهم قلت هذا في كل بدل كل انما المراد ان يكون في البدل نص
على التعميم كقولك لاولنا فتامل عد وابدالست اخاوهو
محق الشاهد الا بعد توكيد بالمنفصل او خاص ظاهر
ان اي فاصل بافي في والمتبادر من الالفية تعيين الضمير
المتصل ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم فيه ان هذا من
الترتيب البدل والسعة مقصوده كالاول وكذلك
ارسحاب ظاهر انه ممنوع من الصرف مع ان فيه تفصيلا ذكرم
في الاولى ان يقال واما ادرسحاب فان اردت به البلدة المعينة
منع وان نكرته بان اردت بلدة ما مسماة به صرف فتدبر
العدل ان قلت هلا قدروا غيره قلت مرجع
العدل تحويل اللفظ في الحروف ونظائره كثير في التصريف
وكثرة الشيء تساعد على تقديره عند عدمه والله سبحانه
وتعالى اعلم

والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله
وصحبه وسلم

نهاية المخطوطة